تابع المحاضرة الثامنة من الكتاب

الجدول (9-1): نموذج مبسط لميزانية البنك التجاري

الموجودات	المطلوبات
1. النقود بخزينة البنك	1. رأس المال
2. أرصدة قابلة للتحصيل	2. الاحتياطيات : (1) احتياطي قانوني (2) احتياطي خاص
3. أذونات الخزانة	3. الودائع : (1) ودائع تحت الطلب (2) ودائع لأجل (3) ودائع ادخارية
4. القروض قصيرة الأجل للعملاء	4. قروض البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي.
5. الأوراق التجارية: السندات المخصومة	5. مطلوبات أخرى
6. الأوراق المالية : سندات الحكومة وأسهم وسندات الشركات.	
7. موجودات أخرى	

تحليل موجودات البنك :

يمكن تقسيم موجودات البنك التجاري الى ثلاث اقسام فيما يتعلق بالتعارض بين عاملي الربحية و السيولة :

١. **الموجودات السائلة :** تنقسم الموجودات السائلة الى ثلاث انواع هي :

i. **نقود بخزانة النبك**

1.1.3 نقود بخزانة البنك: وتضم نقود الخزانة (Vault Cash) مبالغ من العملة الورقية والمعدنية المحلية والأجنبية التي يحتفظ بها البنك لغرض صرف قيمة الشيكات المسحوبة على حسابات عملائه ومواجهة السحوبات النقدية للعملاء. وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي (Cash Reserve).

ii. **ودائع لدى المراسلين**

2.1.3 ودائع لدي المراسلين: وهي النقود بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك في حساباته في البنوك في الدول الأخرى أو لدى البنوك المراسلة (Correspondent Banks). ويعتمد البنك على هذه الودائع في مقابلة طلبات التحويلات الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات وصرف الشيكات السياحية للعملاء.

iii. ودائع لدى البنك المركزي

3.1.3 ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر هذه النقود أيضاً جزءاً من الاحتياطي النقدي. حيث يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينه من قيمة الودائع على شكل نقد سائل لدى البنك المركزي ويطلق عليه الاحتياطي القانوني. وتختلف هذه النسبة من قطر لأخر، إلا أنها تتراوح بين 5-10% في الأقطار المتقدمة، وقد تصل إلى 20% في بعض الأقطار النامية. ولا تحصل البنوك على أي فوائد لقاء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

٢. موجودات عالية السيولة :

الموجودات عالية السيولة (Highly Liquid Assets) هي تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك بهدف تحقيق الربحية كهدف أساسي، فهي تمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة طلبات الدائنين. وتضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي:

١) قروض قابلة للاستدعاء

1.2.3 قروض قابلة للاستدعاء: وهي النقود التي أقرضها البنك إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم. وتكون هذه القروض قابلة للسداد خلال 24 ساعة من طلبها. كما أن هناك نوعاً آخراً من القروض قصيرة الأجل، والتي تكون قابلة للسداد خلال فترة قصيرة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ طلب سدادها. وبما أن هذه القروض تتسم بدرجة عالية من السيولة، فإن نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك عليها تكون قليلة نسبياً.

٢) أذونات الخزانة

2.2.3 أذونات الخزانة: تقوم الحكومات عادة بإصدار سندات الخزانة (Treasury Bills)، وهي أدوات للدين العام قصير الأجل، في حالة وجود عجز في الموازنة العامة (Budget Deficit)، لغرض تمويل النفقات الجارية للحكومة خلال الشهور الأولى من السنة قبل تحصيل القدر الكافي من الضرائب والرسوم. وبما أن هذا النوع من أدوات الدين الحكومي يتسم بانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة السيولة، فإن البنوك التجارية تكون عادة هي المكتتب الرئيس فيها باعتبارها من الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل عند الضرورة، سواء بالبيع في السوق الثانوية أو بخصمها لدى البنك المركزي. وتحصل البنوك التجارية على نسبة فائدة قليلة من هذا النوع من الاستثمار، إلا أنها تحقق رغبات البنوك في تفادي مخاطر السيولة.

٣) الأوراق التجارية

يستثمر البنك جزءاً مهماً من موارده في خصم الأوراق التجارية (Commercial Papers) لعملائه، حيث يقوم البنك بسداد القيمة الحالية للأوراق التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها وذلك لتسهيل مهام أصحاب الأعمال في الحصول على الأموال المطلوبة للتوسع في نشاطهم التجاري. حيث يستطيع البنك الحصول على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي يحصل عليه البنك من عملية خصم الأوراق التجارية. وتسمى نسبة العائد الذي يحققه البنك من عملية الخصم بسعر الخصم (Discount Rate)، وهو عادة ما يتعادل مع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية على القروض قصيرة الأجل.

وتعتبر الأوراق التجارية من الأدوات الاستثمارية الجيدة، لأنها تجمع بين السيولة والربحية. فهي بمثابة قروض قصيرة الأجل يمكن تسييلها بسرعة، من خلال قيام البنك بإعادة خصمها لدي بنوك أخرى، إضافة إلى أنها تحقق عائداً جيداً يتناسب وآجالها القصيرة.

٤) الأوراق المالية

تستثمر البنوك كذلك جزءاً من مواردها في أوراق مالية (Financial Papers) مختلفة، تشمل السندات الحكومية (Government Bonds)، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الصناعية وغيرها. وتختلف درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في هذه الأوراق تبعاً للمركز المالي للجهة المصدرة لهذه الأوراق، وآجال الأوراق وقابليتها للتسويق. حيث تتسم سندات الحكومة بالأمان التام، وذلك لكون الحكومة هي الجهة المدينة والضامنة للدين، وبالتالي تكون نسبة الفائدة على هذه السندات منخفضة نسبياً. أما السندات والأسهم التي تصدرها الشركات، فتكون درجة المخاطرة فيها أعلى نسبياً وبالتالي نسبة العائد عليها مرتفعة بسبب إضافة علاوة المخاطرة، وبسبب ارتفاع درجة المخاطرة للاستثمار في أسهم الشركات، فقد ألزم قانون البنك المركزي في معظم الأقطار بتحديد الحد الأقصى لأسهم الشركات التي يسمح للبنك التجاري امتلاكها بما لا يزيد عن 25% من رأسمالها المدفوع، وذلك حماية لودائع العملاء.

٥) القروض و التسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية (Loans and Credit Facilities) التي تمنحها البنوك لعملائها من أكثر أنواع أصولها ربحية، وتعتمد ربحية البنك على طبيعة القروض من حيث الحجم والأجل ودرجة المخاطرة. وترتبط المخاطر إيجابياً بكل من مبلغ القرض وأجله، فكلما كان مبلغ القرض كبيراً وطالت مدة السداد ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بالقرض. وتعتمد درجة المخاطرة أيضاً على ما يسمى بالتصنيف الائتماني (Credit Rating) للمقترض. فكلما كان هذا التصنيف منخفضاً، ازدادت درجة المخاطرة، والعكس صحيح. لذلك، تفضل البنوك التجارية عادة القروض قصيرة الأجل التي تسهم تمويل رأس المال العامل (Working Capital) للمنشآت الصناعية أي لشراء المواد الأولية وقطع الغيار وسداد أجور عمال الإنتاج وما شابه من النفقات الجارية المرتبطة بالعملية الإنتاجية. حيث تستخدم الأصول الثابتة كمعدات المصانع والأبنية كضمانة (Collateral) لمثل هذه القروض.

٣. الموجودات الاقل سيولة

تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل. ومما شجع البنوك على الإقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار النامية من جهة، وكذلك تطور مفهوم السيولة من جهة أخرى. حيث أصبحت السندات الحكومية طويلة الأجل تتميز بدرجة عالية من السيولة، بسبب استعداد البنوك المركزية في الأقطار النامية لشراء هذه السندات أو خصمها لتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية.

تحليل مطلوبات البنك :

كما أوضحنا سابقاً في النموذج المبسط لميزانية البنك التجاري، فإن المطلوبات تمثل موارد البنك، والتي يحصل عليها من أربعة مصادر رئيسية هي: (1) رأس المال،(2) الاحتياطيات (3) الودائع و(4) الاقتراض من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي. ويمكن تقسيم مطلوبات البنك إلى قسمين:

أ- المواد الذاتية : وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك . تنقسم الموارد الذاتية للبنك إلى قسمين : (١. راس المال – ٢. الاحتياطيات) .

١. راس المال

يعتبر رأس المال المورد الأساس للبنك في بداية ممارسته لنشاطه، ولفترة معينة إلى أن يكتسب البنك ثقة الجمهور وتبدأ ودائع العملاء في التدفق لتصبح هذه الودائع فيما بعد المصدر الرئيسي لموارد البنك. فرأسمال البنك لا يشكل قيداً على مستوى نشاطه الائتماني الذي يفوق رأس المال بأضعاف مضاعفة، ولكن رأس المال هو مصدر ثقة المتعاملين مع البنك.

ويقسم رأس المال إلى : رأس المال الاسمي (Nominal Capital)،الذي تم بموجبه منح الترخيص بإنشاء البنك، ورأس المدفوع (Paid –up Capital)، الذي يكون عادة أقل من رأس المال الاسمي. وفي هذه الحالة، يسمى الفرق بينهما برأس المال غير المدفوع. ويمكن زيادة رأس المال المدفوع إذا دعت الضرورة لذلك، أو الاعتماد على رأس المال الاحتياطي (Reserve Capital)، وذلك لتقوية المركز المالي للبنك وتدعيم ثقة المودعين في البنك.

٢. الاحتياطيات

ويقصد بالاحتياطيات تلك الأموال التي تقتطع من الأرباح قبل توزيعها على المساهمين، وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك، وهي تختلف عن الاحتياطي القانوني الذي يحدد نسبته البنك المركزي ويتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، كما أشرنا من قبل.

ب- الموارد غير الذاتية : تتكون الموارد غير الذاتية من مصدرين رئيسين هما :

١. الودائع : تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها الذاتية و غير الذاتية و تنقسم الودائع الى ثلاثة اقسام هي :

a) ودائع تحت الطلب

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الأخرى، وذلك بسبب طبيعة هذه الودائع التي تتيح للمودعين السحب منها دون إخطار سابق ودون التقيد بأجل ، فهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

b) ودائع لأجل

كما أوضحنا من قبل فإن الودائع لأجل (Time Deposits) نادراً ما يتم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، بسبب ما يترتب على ذلك من فقدان العميل للعائد. لذلك، تكون نسبة الاحتياطي القانوني على هذه الودائع أقل من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب. ويتيح هذا النوع من الودائع للبنك حرية أكبر في استخدامها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

c) ودائع ادخار

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك أيضاً الودائع الادخارية (Saving Deposits) لصغار المدخرين، الذين باستطاعتهم سحبها في أي وقت. لذلك، تكون نسبة الفائدة على هذه الودائع قليلة، وتحسب عادة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة. وتحاول البنوك عادة استخدام بعض الحوافز، مثل تخصيص جوائز عينية أو مالية، لتشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة مدخراتهم باستمرار، حيث أن هذه المدخرات تشكل أيضاً أحد موارد البنك.

٢. القروض :

يمثل الاقتراض (Borrowing) مورداً آخر من المواد غير الذاتية للبنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض باعتباره الملجأ أو الملاذ الأخير للحصول على السيولة لمواجهة الطلبات الطارئة من الدائنين. وتعتبر القروض من الموارد المكملة للودائع إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جداً من الموارد غير الذاتية، حيث تشكل الودائع الجزء الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية، كما أشرنا من قبل.